قراءة في بيان أوّل نوفمبر –المبادئ والأبعاد-

د.قاسي فريدة ـ جامعةالأمير
عبد القادر للعلوم الإسلامية

إن الثورة الجزائرية لم تكن معركة مشروطة بمنطق القوة العسكرية المادية فحسب بل بمنطق المنهج الذي يتضمن الأفكار والايديولوجيا والمبادئ التي تسير عليها وهذا لتحقيق أهدافها.

لهذا فإن القراءة المتأنية لنصوص ومواثيق الثورة هي التي تحيلنا إلى المحتوى الفكري الذي تجسّد في خيارات الكفاح الثوري.وهذا ما نسعى إلى توضيحه من خلال تناولنا لأوّل وثيقة كتبت أثناء اندلاع الثورة التحريرية وجّهت على الشعب الجزائري وهي بيان أول نوفمبر.

1. ظروف إنشاء البيان

عقدت لجنة الستة اجتماعات دورية خلال شهر أكتوبر 1954 كان اخرها اجتماع 23 أكتوبر الذي تمّ فيه الفصل النهائي في المسودة المقدّمة من قبل محرّريه محمد بوضياف، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، وكانت الصياغة السياسية والأيديولوجية لهذا البيان صعبة وتتطلب التركيز والدقة لصعوبة القضية التي سيدعمها.

أعدّ بيان أول نوفمبر باللغة الفرنسية ثمّ ترجم لاحقا من قبل مسؤولي الولايات في الداخل سنة 1957، ولم تكن الترجمة موحّدة آنذاك يذكر رابح بيطاط أنّ إجراء سحب البيان وتوزيعه كلّفت بها المنطقة الرابعة "وقد ساهم في رقنه وسحبه الصحفي المناضل محمد العيشاوي الذي عين لهذه المهمة، وأنا الذي اصطحبته شخصيا إلى بلكور، وقدّمته لمناضل صاحب مقهى وهو أحمد زهوان الذي تكفّل بنقله إلى المنطقة الثالثة"[1].

لقد صاغت لجنة الستة البيان انطلاقا من وحي تجربتهم النضالية أثناء الحركة الوطنية، وغضفاء طابع الايجاز والبساطة على مضامينه، مكتفين بتقديم الخطوط العامة للدوافع، المبررات، الأهداف والغايات.

حيث يعلق بوضياف:" لم يقع أي تعمّق جاد في الحركة ولم يستطع المنظمون أن يوسعوا في المضمون السياسي أكثر ممّا تناولوه من البيان، لأنّ إعداد محتوى واسع مفصّل يقتضي وقتا وتكوينا معيّنا يمتدّ إلى الأيديولوجية والأبعاد والتنظيم وسير الثورة... لأن المنظمين تجنبوا التحكم في مستقبل البلاد عند حصولها على الاستقلال، والقليل الذي اعتمدوه في البيان مستمدّا من تجاربهم الخاصة وعلى الحسّ السليم والإرادة[2].

وهذا راجع للتباين في مستوى التكوين العقائدي، الفكري والسياسي وإذا رجعنا إلى ظروف صدور البيان والذي تبنّى العمل الثوري، فبعد مجازر 8 ماي 1945 تأكّد لقادة الحركة الوطنية وخاصة أعضاء حزب الشعب بأنّ تحقيق الحرية لا يمكن عن طريق الثورة بالقانون –كما تصوره فرحات عباس[3]- فالاستعمار لا يمكن أن يسلّم بحقّ الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال إلاّ عن طريق القوة، ولهذا فإنّ مسار الحركة الوطنية سيأخذ طابعا مختلفا وسيكون الخيار الثوري من ضمن أهداف المرحلة القادمة.

عندما ظهر حزب الشعب على مستوى الساحة السياسية سنة 1946 باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان للحزب جناحان، جناح سياسي بزعامة مصالي الحاج ينشط في الواجهة العلنية، وجناح عسكري ممثّلا في المنظمة الخاصة يعمل في السرية.

لقد سارت المنظمة الخاصة في عملها من أجل تكوين الخلايا لتجنيد المناضلين للعمل المسلح، واستمر هذا النشاط إلى غاية 1950 عندما اكتشفت الإدارة الاستعمارية أمر المنظمة، وهذا في ظل الصراعات التي كانت داخل حزب حركة الانتصار بين اللجنة المركزية للحزب ومصالي الحاج.

ومع تفاقم الأزمة بين الطرفين، لعب كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد وبقية أعضاء المنظمة -OS- الدور الأساسي في تجاوز أزمة الحركة وتخطي الحاجز السياسي والوضع الخطير الذي آل إليه الحزب، وذلك في إطار تنظيم جديد هو اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم إنشاء اللجنة في 23 مارس 1954 [4]وقد تضمن البيان الرسمي لتأسيس اللجنة الاتفاق حول الالتزام بمبدأ المحافظة على وحدة الحزب من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر موسّع ديمقراطي لحلّ الخلافات القائمة، كما تضمّن أيضا توجيه الدعوة إلى المناضلين بالتزام الحياد في الصراع القائم بين مصالي والمكتب السياسي المؤيّد له بين اللجنة المركزية للحزب[5].

وفي هذا الصدد يذكر محمد بوضياف:" إن اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي تأسست في مارس 1954 ليست بمنظمة ولا هي حزب"، لقد كانت اللجنة اسما على مسمى هدفها كان إطلاق حركة رأي عام قادر على تحقيق تلاحم القاعدة النضالية دون وقوعها في تحالف وراء هذا أو ذاك من الأطراف المتصارعة[6].

لقد تكونت اللجنة الثورية للوحدة والعمل من فئتين بقايا المنظمة الخاصة الذين شرعوا في إعادة تنظيم صفوفهم بصفة مستقلّة عن قيادة حركة الانتصار، وكان ممثلهم في اللجنة كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد، ولجنة التنظيم لحركة الانتصار ممثلة في اثنين من مسؤوليها رئيسها محمد دخلي ومفتشها العام رمضان بوشبوبة[7].

وكان هؤلاء الممثلون ينتقلون بين الجزائر وفرنسا لملاقاة مصالي الحاج وطرح بدائل الحلّ للازمة والسعي للتوفيق بين طرفي النزاع[8] وكان الهدف الأساسي للجنة هو البحث عن الإمكانيات لإعادة بعث نشاط المنظمة الخاصة والتحضير للثورة والكفاح المسلّح[9].

وبعد التصلب لدى طرفي النزاع –رغم مختلف المساعي- شعر أعضاء اللجنة الثورية بأن بقاء الوضع على ما هو عليه من شقاق ونزاع سيؤدي إلى زوال المشروع الثوري وكل المكاسب التي حققتها الحركة الوطنية عبر نضالها الطويل، فسارع كل من محمد بوضياف، ديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد إلى عقد اجتماع الـ22.

تمّ عقد الاجتماع في 25 جويلية 1954 بمنزل دريش إلياس[*] بحي المدنية العاصمة، وقد ترأسه مصطفى بن بولعيد، وتمّ تقديم عرض مفصل حول تطور الوضع السياسي داخل الحزب، وحمّل الأعضاء قيادته سواء المصاليين أو المركزيين مسؤولية فشل المشروع الثوري بسبب مواقف الخذلان ومن ثمّة اتخاذ الموقف المناسب[10].

فتقرّر خلال الاجتماع الانتقال من مرحلة النضال السياسي إلى مرحلة الكفاح المسلّح[11] وساد التوتر بين الأعضاء، وعندما احتدم النقاش بين أنصار الإعلان الفوري للعمل المسلح والذي أيّده كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد، والذين يرون أن الوقت لم يحن بعد لعدم توفر الشروط المناسبة.

وقد حسم الأمر المناضل سويداني بوجمعة لصالح الموقف الأول عندما قال:" هل نحن ثوريون أم لا، وإذا كنّا نزهاء مع أنفسنا، فماذا ننتظر للقيام بالثورة؟".

كما حثّ العربي بن مهيدي المجتمعين على خلق وضعية جديدة تفرض على مجموع المناضلين الاختيار بين حرب الحرير أو السجن[12].

وصوّت المجتمعون على لائحة تندّد بسياسة قيادة الحزب، ودعت الإطارات المناضلة إلى إنقاذ الموقف وإعلان الثورة المسلحة كحلّ جذري لتجاوز الخلافات الداخلية وتحقيق الحرية للوطن، فكان اجتماع لجنة الستة والذي تقرّر من خلاله اندلاع الثورة.

إن المبدأ الأساسي الذي أكّدت عليه لجنة الستة هو القيادة الجماعية للثورة تجنّبا لمخاطر النزعة الفردية التي كادت أن تهدم حركة وطنية عريقة وتنزع الايمان بالكفاح المسلح.

كما تمّ تبنّي مبدأ اللامركزية في العمل وإنشاء منظمة سياسية تسمّى "جبهة التحرير الوطني" ومنظمة عسكرية تسهر على العمليات المسلّحة تسمّى "جيش التحرير الوطني"، وقد حاولت اللجنة استمالة المركزيين والمصاليين إلى هدفهم الثوري إلا أنهم لم يوافقوا وقابلوا جميع المحاولات بالاستخفاف[13] ممّا اضطرّ بوضياف إلى الردّ عليهم "الثورة ستكون بكم أو بدونكم أو ضدكم، إنّ آلة الثورة انطلقت ولا يمكن توقيفها".

عندما اندلعت الثورة التحريرية مع أوّل رصاصة ليلة الفاتح من نوفمبر،ظهر معها البيان الذي نشر وأذيع على المستويين الداخلي والخارجي ليعرّف بأهداف الثورة والجهة المسؤولة والمتمثلة في جبهة التحرير الوطني.

لم يستعمل محرّرو البيان مصطلحات تعبر عن مفاهيم فلسفية مجردة، بل اعتمدوا عبارات ومصطلحات سياسية وقانونية واضحة الدلالة ومعروفة المعنى، واستعمل البيان للتعبير عن الثورة ألفاظا وعبارات مثل "العمل" والعمل المحض و"الكفاح التحرري" وكلها جاءت في سياق الدعوة إلى النضال الشعبي المسلح.

إن عدم استعمال البيان لمدلول "الثورة" الصريح رغم أنه يدعو الجماهير إلى القيام بعمل ثوري، إنّما يرجع إلى أن محرري البيان كانوا مشدودين لما دأبوا على استعماله من مصطلحات وألفاظ في أدبيات الحركة الوطنية، مع ذلك لم يتردد البيان في وصف العمل الذي سيقدم عليه الشعب صراحة بـ"الحركة الثورية" كما جاء في نصّه:"...إذا كان هدف أيّ حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحررية".

ثمّ نجد ممثلي جبهة التحرير الوطني بعد انطلاق العمليات العسكرية الأولى وبداية تفاعل الرأي العام العربي والعالمي مع القضية الجزائرية لم يترددوا في استعمال مصطلح "الثورة الجزائرية" أو "الثورة التحريرية"[14].

من جهة أخرى اعتمد البيان على وحدة التنظيم الثوري والتخلي عن التنظيمات الحزبية بعد إعلانه عن اسم التنظيم الجديد "جبهة التحرير الوطني" ووصفها بحركة تجديدية ثورية شعبية تجمع كل القوى الوطنية مهما كان اتجاهها قبل صدور بيان أول نوفمبر.

وقد حدّد البيان طبيعة العلاقة بين التنظيم الجديد والمواطن الجزائري المنتمي إليه بنصّه التالي:"إنّ جبهة التحرير هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك".

فوحدة التنظيم الذي حرصت عليه الجبهة إنما يمثّل تجسيدا فعليّا لوحدة الهدف وهو "الاستقلال"، ثم إن صلابة جبهة التحرير وصرامتها ولجوئها أحيانا إلى اعتماد العنف ضدّ الذين سوّلت لهم أنفسهم منافستها في تمثيل الشعب أو الحدي باسمه، جعلت وحدة التنظيم الثوري تظلّ قائمة ممثلة في جبهة التحرير الوطني "التنظيم الأم" لمختلف التنظيمات والمؤسسات التي أنشأتها بعد غرّة نوفمبر 1954م[15].

2. المبادئ الأساسية لبيان أول نوفمبر

تزخر نصوص ووثائق الحركة الوطنية والثورة التحريرية في مضامينها بكثير من الخصائص والقيم التحريرية، ويأتي بيان الفاتح من نوفمبر 1954 في طليعة هذه النصوص والوثائق لجملة من المعطيات أهمها:

أ. كون بيان أول نوفمبر نقل الحركة الوطنية من مرحلة التصور والرؤية السياسية للقضية الجزائرية إلى مرحلة التجسيد الميداني لتلك الرؤية.

ب. يعد البيان تتويجا ناضجا وعميقا لمسيرة التيار الوطني الثوري بدءا بنجم شمال إفريقيا وصولا إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

ت. يعود الفضل للبيان في انقاذ الحركة الوطنية مما آلت إليه من مأزق وانسداد أفق على مستوى التنظيم والأهداف والوسائل من خلال دعوته إلى تجاوز طرفي النزاع والاتجاه إلى الكفاح المسلح[16] كوسيلة لا غنى عنها في مرحلة التحرير في ظل استعمار استيطاني سعى لإلغاء وجود الكيان الجزائري هوية وتاريخا وحضارة[17].

لقد حمل بيان أول نوفمبر –منذ البداية-لغة الخطاب الوطني الثوري وبشعور عميق بتحمّل المسؤولية.

لقد حدد هذا النداء وسيلة الكفاح من أجل استرداد السيادة الوطنية في ضرورة القيام بالثورة المسلحة وتجنيد وتعبئة الجماهير الشعبية، وقد تدعّمت هذه اللهجة الجديدة بالعمل المباشر، الأمر الذي أعطى مصداقية حقيقية وجعل الجماهير تلتفّ حول هذا النداء.

فأصبح بذلك البيان المصدر الأساسي للمرجعية الفكرية للخطاب الأيديولوجي الجزائري، وتبلور بصورة واضحة في الأرضية الفكرية لوثيقة الصّومام ووثيقة طرابلس[18].

لقد أوضع محرّروا البيان هدفهم الأساسي من الحركة التحريرية وهو تحقيق الاستقلال بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية[19].

والملاحظة التي نشير إليها قبل تحليل المبادئ التي جاء بها البيان هي غياب أطروحات فكرية متكاملة نضع على أساسها الحلول والتصوّرات للمستقبل أو ما يمكن تسميته بإيديولوجيا البناء والعيش المشترك.

فعندما حدد البيان الإطار العام للثورة ومرجعيتها ممثلة في المبادئ الإسلامية، لم يشر إلى طبيعتها أو تحديد آليات التنفيذ على درجة من الدقّة والوضوح، ويعترف محمد بوضياف بذلكفي إحدى شهاداته:" في بداية الثورة لم تكن لنا فكرة دقيقة عمّا يجب أن يكون عليه برنامج الثورة الجزائرية، فلا شيء كان دقيقا ماعدا فكرة الاستقلال الوطني وإشراك الجماهير في الكفاح الوطني"[20].

لقد ورد مصطلح الاستقلال في أدبيات الحركة الوطنية، فبرنامج النجم المعلن عنه سنة 1927م جاء فيه:" الاستقلال التام لهذا البلد"، كما أن جريدة الإقدام الناطقة باسمه أوردت في إحدى مقالاتها لعام 1927 عبارة "بالاستقلالالتام لشمال إفريقيا وانسحاب القوات الفرنسية، وتشكيل حكومة وطنية ثورية"، لكن الجديد بالنسبة لبيان أول نوفمبر هو نوع هذا الاستقلال وإطاره الفكري الاجتماعي والسياسي.

أمّا بالنسبة لإقامة دولة جزائرية فيعني عدم الاعتراف بواقع الاحتلال ومنظومته الاستعمارية في الجزائر وبالتالي إلغاؤه، من جهة أخرى إعادة بعث الدولة الجزائرية ضمن امتدادها التاريخي والحضاري وتحقيق سيادتها الكاملة على مستوى الأرض والثروات والحدود.

ولفظ السيادة فيه رفض صريح لكلّ أشكال الوصاية والتبعية للاحتلال ورفض الحكم الذاتي المنقوص الذي يتبنّى الاستقلال المرحلي القائم على مبدأ خذ وطالب أو "سياسة المراحل".

كما أصرّ البيان على بعث الدولة الوطنية "الحرّة" الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية، وهذا يعني أنّ البيان أسّس لمشروع مجتمع متكامل وفصّل في المرجعية العقدية والفكرية والسّلوكية للثورة الجزائرية وللدّولة المستقبليّة لتبنّيه مبادئ وقيم الإسلام –وإن لم يحدّد الآليات-.

3. احترام الحريات دون تمييز عرقي أو ديني

تعتبر الحريات الأساسية من ثوابت المقاومة الوطنية، وقد اعتمد البيان الحريات الأساسية بمعناها الشامل في حين لم تفعل الأغلبية ذلكعقب الإعلان الدولي لحقوق الانسان سنة 1948 –بما في ذلك فرنسا نفسها- فالبيان يؤكد على احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، وأنّ هدف القضية الوطنية هو مكافحة الاستعمار والسياسات المتبّعة من قبل حكام فرنسا وليس كفاحا موجّها ضد الشعب الفرنسي.

وهذا ما أدّى إلى كسب الثورة لمحبّين وأنصار في الدول غير العربية، كما سمح لكلّ الضمائر النيّرة –حتى داخل فرنسا نفسها-أن تساند الثورة الجزائرية وحقّها المشروع في إقامة دولة مستقلّة[21].

إنّ هذا المبدأ وإن كان يشكّل أحد المحاور الأساسية بالنسبة لمستقبل الجزائر فإنّه كذلك دعوة للرأي العام الفرنسي والفكر السياسي الفرنسي الذي كان يفتخر بأنّ فرنسا هي بلد الحقوق والحرية والمساواة، مبادئ أنكرتها فرنسا في سياستها اتجاه المستعمرات، عكس مبادئ نوفمبر التي أثبتت أنّ الحريات الأساسية غير قابلة للإقصاء والتمييز فلا فرق بين مسلم ومسيحي ويهودي في الحقوق والواجبات كما جاء في نصّ البيان:" جميع الفرنسيين الذي يرغبون في البقاء في الجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهن الأصلية، ويعتبرون بذلك كأجانب أتّجاه القوانين السّارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وماعليهم من واجبات "[22].

4. البعد السّلمي الإنساني

لقد أكّد البيان على الطبيعة السّلمية، حيث أبدى محرّروه استعدادهم الكامل للسلم لحلّ المشكل الاستعماري بالطرق السلمية:" تحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقيّة في السّلم، وتفاديا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسّلطات الفرنسية وثيقة مشرّفة للمناقشة..."، وفي هذا تأكيد على أنّ لجوء الشعب إلى العمل المسلّح لم يكن غاية في ذاته بل وسيلة للفت انتباه المجتمع الدّولي، وأنّ جبهة التحرير الوطني لن تدّخر جهدا في اللجوء إلى مختلف الوسائل السلميّة والدبلوماسية والسياسية لتعزيز الكفاح[23].

وقد وضع البيان الشروط التي ينبغي مراعاتها أثناء التفاوض مع الطرف الفرنسي، إيجاد الحلول السلمية في القضية الجزائرية:

أ. الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية
ب. فتح المفاوضات مع الممثلين المفوّضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.
ت. خلق جوّ من الثقة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة.

وبالمقابل فإنّ:

أ. المصالح الفرنسية ثقافية كانت أو اقتصادية ومتحصّل عليها بنزاهة ستحترم، وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.
ب. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء في الجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية أو يختارون الجنسية الجزائرية.
ت. تحدّد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتّفاق بين القوّتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادلين.

كان البيان دعوة للسلم وحفظ و حماية حقوق الانسان بغضّ النظر عن جنسيته أو عقيدته، معلنا تمسّكه بالشرعية الدولية من خلال إقراره بأنّ " الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا"، وهو بذلك يخاطب المجتمع الدولي ممثلا في هيئة الأمم المتحدة، مبديا حرصه على الالتزام بالنصوص الدولية ومؤكّدا على تمسّك الثورة بالخيار الدبلوماسي لتقرير مصير الشعب الجزائري كما تضمّن البيان أبعادا سلمية إنسانيّة من خالا إقراره بأن الاستقلال الوطني يستهدف احترام جميع الحريات الأساسية، ولن يكون الاستقلال استقلالا تامّا إلاّ بتصفية النظام الاستعماري وهو ما يجعل هيئة الأمم المتحدة معنية مباشرة بالقضية الجزائرية ومدعوّة لتحمّل مسؤوليتها، ولذلك فإنّ محرّري البيان أكّدوا على التمسّك بالشرعية الدولية، وضمّنوا برنامجهم السياسي أهدافا خارجية أكّدوا من خلالها على تدويل القضية الجزائرية[24].

والخلاصة أنّ بيان أوّل نوفمبر، المرجعية الأولى للثورة الجزائرية والدولة المستقلّة المنشودة سعى إلى إعادة تأسيس الدولة الوطنيّة –التي غيّبها الاستعمار قهرا- وبعث الإنسان الجزائري صاحب المواطنة الكاملة سيّدا في الاختيار

والقرار، في إطار هويّته الحضارية المتمثّلة في قيم الإسلام **عقيدة وسلوكا** وروح العروبة **لغة وثقافة** ومبادئ الإنسانية **أخوّة، سماحة وتعايشا.**

الهوامش

1. محمد عباس، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، (ط.2)، الجزائر:دار هومة، 2005، ص100.
2. مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير (1962-1954)، (ط.1)، قسنطينة: دار الطبع للنشر، 2003، ص ص 308-307.
3. للمزيد أنظر فرحات عباس، ليل الاستعمار، نقله إلى العربية أبوبكر رحّال،الجزائر، دار القصبة للنشر،2005،ص79.
4. محمد مشاطي، مسار مناضل، تر: زينب عقبي، الجزائر، 2010، ص63.
5. عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية(1962-1954م)، دكتوراه، امعة الجزائر، 2006، ص89.
6. عبد المالك عريوة،"اللجنة الثورية للوحدة والعمل ودورها في الأزمة الحزبية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية"، مجلة الحوار الفكري، مج15، ع2، 2020، ص63.
7. محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية(1962-1954م)،(د.ط)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص53.
8. مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1954-1926م)، (ط.1)، الجزائر، ص285.
9. عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية،(د.ط)، الجزائر: شمس الزيبان للنشر والتوزيع، 2013، ص17.

(*). دريش إلياس ولد بتاريخ 14 أفريل 1928م بحيّ القصبة بالعاصمة، انخرط في حزب الشعب زكان عضوا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، يعدّ واحدا من مجموعة ال22 التاريخية، انخرط في صفوف الثورة، وقدّم خدمات لوجستيكية مهمة لقيادة الثورة بالعاصمة، أوقف في جوان 1954م ولم يطلق سراحه إلاّ بعد وقف إطلاق النار، توفّي –رحمه الله- في 27 ديسمبر 2001م. ينظر: عبد الله مقلاتي/ قاموس أعلام وأبطال الثورة الجزائرية، ص 189-190.

10. الغالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية(1954-1958م)، دراسة في السياسات والممارسات،(د.ط)، غرناطة، الجزائر، 2009، ص83.
11. Mohamed Boudiaf,La préparation du 1er Novembre 1954,1ere edition, Dar el Khalil el Kacimi,2010,p48.
12. Mahfoud Kaddache, Sari Djilali, L'algerie et resistance politique(1900-1954),opu ,Alger,1989,p124
13. عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكّرات معاصر، (ط.1)، الجزائر، 1985م، ج3، ص492.
14. محمد عباس، من وحي نوفمبر - مداخلات وخطب-، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين،1996، ص81.
15. عامر دخيلة، "أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر"، المصادر، ع4، 2021م، ص60.
16. أحمد حمدي، مرجعيات الخطاب الوطني الجزائري، المصادر، ع4، 2000، ص28.
17. الطاهر مسعود، الثورة الجزائرية والمسألة الأيديولوجية –قراءة في بعض النصوص والمواثيق- مجلة الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة الأمير عبد القادر، ع12، 2011، ص60.
18. رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962م)، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري- قسنطينة، جوان 2007، ص29.
19. عامر دخيلة، المقال السابق ص61.
20. عامر دخيلة، المقال السابق، ص64.
21. محمد جغابة، بيان أوّل نوفمبر، دعوة إلى الحرب، رسالة للسّلام قراءة في البيان، تقديم محمّد العربي ولد خليفة، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ص62-63.
22. المرجع نفسه، ص64.
23. عامر دخيلة، المقال السابق، ص68.
24. المقال نفسه، ص69.